وظيفة التعليل في كتاب سيبويه

حربية محمد أحمد عثمان و مبارك حسين نجم الدين
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات– قسم اللغة العربية

المستخلص :

هذا البحث عنوانه ، وظيفة التعليل في كتاب سيبويه ، إذ أبان فيه الباحثان كيفية توظيف سيبويه التعليل في تقعيد القاعدة وتعديتها ؛ فوضحت كيفية استقرائه ، وأشارت إلى أن ما شذ عن القاعدة من الأمثلة والشواهد يؤله ليندرج تحت (القاعدة) ، وسيبويه في كل ذلك يورد النصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف ، وكلام العرب ولهجاتهم ، وهو في كل ذلك يقتفي أثرأستاذه الخليل بن أحمد ، وغيره من أساتذته .

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التاريخي مع الاستفادة من بقية المناهج عند اقتضاء الضرورة . وقد هدفت الباحثة من هذا البحث لبيان عدة أغراض منها :

1- توضيح وظيفة التعليل في كتاب سيبويه .

2- الإشارة إلى ريادة سيبويه في مجال تقعيد قواعد النحو والصرف

وقد خلصت الباحثة إلى نتائج عدة ، من أهمها :

1- كانت بداية التعليل مرافقة لبداية الدرس النحوي .

2- سيبويه من رواد التعليل والتقعيد لنحو العربية .

3- وظف سيبويه التعليل لقعيد القاعدة وتفسيرها ، ثم طردها وتعديتها ، وتأويل ما شذ عنها.

كلمات مفتاحية : *كلام العرب ، التعليل ، الشاهد ، النصوص ، التأويل .*

ABSTRACT :

The title of this research is the function of justification in Sibawayhi's book the researcher cleared the method that Sibawayhi used in investing justification to codify and conceder Arabic grammar .

The researcher clears the method that Sibawayhi used to deduct, interpret , represent and justify the grammar ,then she indicates that Sibawahi used justification in construction of irregular examples to be similar with the rules .In all that mentioned Sibawahi states texts of Holly Qura'n , Hadeeth and Arab-version and dialects.

The researcher uses the descriptive method and profits from other methods in the necessity in :

1- The clarification of justification function in Sibawayhi'sbook .

2- To indicate Sibawayhi pioneering in codification of Arabic grammar .

3- Sibawayhi used justification to codify interpret and consider grammar and construct the irregular example .

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على النبي محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد ، فإن من داعي الغبطة والسعادة أن جعلنا الله من أمة تتحدث العربية ، وبل وتختص بها ثم أكمل لنا الخير ؛ أن كنا ممن يهتم بالبحث فيها ، وأتم علينا النعمة أن سخر لنا هذا البحث ، عله يكون لنا شفيعا أننا حملنا هم هذه اللغة التي كرمت بالقرآن الكريم . ولما كانت قواعد اللغة هي عمادها ، والضابط لها ، فقد كان الغرض الإسهام في دفع عجلة تقدم هذه اللغة وإيضاح شيء من غامضها ولو بالقليل ، سائلين الله جلّ وعلا أن يجعل ذلك ذخرا ليوم نرجو فيه شفاعة محمد (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب .

وتتلخص **مشكلة البحث** في أن التعليل ضرورة لإزالة الإبهام والغموض ، ولما كان بعض قواعد العربية مما احتاج لتعليل لمخالفتها المطرد ، رأى الباحثان محاولة عرض بعض أوجه الغموض في التعليل النحوي ، ثم شرحه من خلال كتاب رائد الدرس النحوي (سيبويه) صاحب أول كتاب في النحو العربي .

وترجع **أهمية** هذا البحث في أنه يرجى أن يسهم في إزالة بعض أوجه الغموض لدارسي النحو العربي ممن تقف أمامهم المفارقات ما بين المطرد من القواعد وما يوجد في النصوص المرجعية من مخالفة لذلك الاطراد من خلال كتاب هو الأصل لتقعيد قواعد النحو وشرحها وتعليلها . وقد **هدف** هذا البحث إلى :

1- معرفة ماهية التعليل عند النحاة من خلال كتاب سيبويه .
2- بيان أهمية التعليل لفهم القاعدة النحوية وقبول ما شذ عنها .
3- توضيح وظيفة التعليل في إزالة الإبهام عن قواعد النحو.
4- شرح منهجية سيبويه في شرح القاعدة وطردها وتأويل الشاذ عنها .

واستخدمت الباحثة الباحثة **المنهج** الوصفي ، مع الإفادة من بقية المناهج لإنجاز هذا البحث

وظيفة التعليل في كتاب سيبويه

تمهيد :

كتاب سيبويه موسوعة في اللغة العربية بأفرعها جميعها ، في التراكيب النحوية والجوانب الصرفية ، وعلم المعاني ، والأصوات ، وغيرها ، وقد تميز بالشمول وكثرة الشواهد وحيوية العرض ، وامتاز الكتاب بالغموض في أسلوبه مما صعب فهمه ، واحتاج للشرح ؛ فنشأت عليه الشروح . ويعد أول كتاب منهجي شمل قواعد النحو ومسائله وأحكامه موزعة على أبواب (وكتاب من هذا النوع لا ينتظر منه أن يكون سهلا على كل قارئ ؛ وهذا مما جعل العلماء يعبرون عن تلك الصعوبة بقول المبرد لمن يريد دراسته : هل ركبت البحر ؟) (ابن نديم ، 377هـ ، ص83) ؛ لأنه خضم زاخر، وعنوانات أبوابه طويلة وصعبة ، ومصطلحاته غامضة .

والباحثان عندما ركبا هذا البحر استنارا بما كتب فيه ، وعنه لعلهما تستطيعا أن يبرزا جانب وظيفة التعليل في هذا الكتاب . فالنحو العربي (علم العربية) منذ نشأته الباكرة إلى أن تبلور في كتاب جامع هو كتاب سيبويه، استند على منطلقات منهجية هي:الاستقراء والتحليل والتفسير.هذه المنطلقات المنهجية استعملت في استخراج القواعد والأحكام من كلام العرب ، ثم تقعيد تلك القواعد وتحليلها وتفسيرها وطردها وتعديتها ، وقد كان للتعليل القدح المُعَّلى في هذه العملية المنهجية.

وقد ظهر كتاب سيبويه قبل أفول القرن الثاني الهجري تجربة عملاقة فى التفكير النحوي والصرفي والصوتي(الملخ 2002م ، ص 38) . وقد جمع سيبويه في الكتاب مباحث النحو والصرف وعلم المعاني والأصوات إضافةً لأصول البحث النحوي، ممثلةً في الأصول أو ما يعرف بمنهجية التقعيد ؛ وعليه يمكن القول :إن كتاب سيبويه قد ضم قسمين للنحو العربي : أولها قواعد النحو التي تشمل أحكامه الضابطة للصواب في التعبير اللغوي ، والأصول المنهجية التي تتمثل في مقولات الأصل والفرع وما تعلق بهما من تعليل وباب واختصاص ،وعامل ،وإعراب (المرجع السابق نفسه ،ص39).

وظيفة التعليل في تقعيد القواعد:

القواعد جمع قاعدة والقاعدة وسيلة توطيد الصواب فى التعبير وقانونه ، وأحكامها تعليمية ، وهى جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة ، بها تضبط خواص اللغة ويسترشد بها إلى كيفيات التوظيف ومجموعة القواعد هي التي تستحق اسم النحو .

فالفاعل مرفوع والمفعول به منصوب والمضاف إليه مجرور ، هذه قواعد ، وكل بحث يتجاوزها بالتعليل أو التفسير يعد من التقعيد ، هذا التقعيد يود الباحثان أن يوضحا وظيفة التعليل في إجرائه خصوصاً في كتاب سيبويه ، وقد يبدو أحيانا أن سيبويه قد خلط بين مستويات التحليل اللغوي كما ذهب إلى ذلك محمود سليمان ياقوت (ياقوت ، 2000، م ، ص187) ؛ لأنه جمع في كتابه بين الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية ، ولعل ما فعله سيبويه له ما يبرره ؛ لأن الدرس الصوتي لا ينفك عن الدرس الصرفي ، حيث إن النحو هو معاني الأبنية الصرفية ؛ولهذا عد الصرف قسيماً للنحو لا ينفك عنه ،ولا يجد الباحث كتاباً في النحو إلا وقد تناول بعض الظواهر الصرفية كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وتصريف الأفعال وغيرها .ثم ختم سيبويه ذلك بمباحث صوتية عدها القدامى من الصرف والنحو لارتباطها بالأبنية والتراكيب كالوقف والابتداء ، والإدغام والإمالة وغيرها ؛ ولهذا نجد سيبويه قد تناول هذه الظواهر مجتمعة فى كتابه الذي يعد أول كتاب قعد لقواعد العربية .وكما هو معلوم فإن كتاب سيبويه كان أول كتاب جمع قواعد العربية في كتاب واحد وكان فى جمعه لهذه القواعد ، يورد الأمثلة ويستفتي الذوق ، ويستشهد الشواهد ، ويلتمس العلل(ناصف 1953م ، ص157) وهو فى هذا يرى اللغة وحدة واحدة متماسكة يفسر بعضها ببعض ، ويقيس بعضها على بعض، وما ظهر في كتاب سيبويه من علل وتعليل لبعض الأحكام والقواعد هو مظهر من مظاهر نشاطه العقلي يتناسب مع خطورة الموضوع الذي تصدى له (شاهين ، 1985، ص172).وهو في ذلك سائر على نحو أستاذه الخليل الذي فرع العلل وفتح باب التعليل ،ويذهب شوقي ضيف إلى أن(التعليلات تكثر في كتاب

سيبويه كثرة مفرطة ،سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة)(ضيف ،1968، ص182) .وكلام شوقي ضيف يصب في الاتجاه الذي توجه نحوه هذا البحث وهو بيان وظيفة التعليل في (الكتاب) ، فسيبويه يعلل للقواعد المطردة ؛ لأنه يقعد لها ويجعلها مقبولة من الناحية العلمية البحثية ، ومن الناحية التعليمية . كما يعلل للقواعد الشاذة التي تحفظ ولا يقاس ، عليها وهذه وجهة علمية منهجية تدعم طريقة الاستقراء الناقص. وقد سلك سيبويه هذا الوجه العلمي التعليمي ابتداءً من فواتح كتابه إذ نجده يقول :"وليس شيء يضطرون إليه وإلا وهم يحاولون به وجهاً "(سيبويه ج1،1979م، ص32) وبناءً على هذه المقولة التي أخذها علماء الأصول من النحاة عنه (رحمه الله) ، وجّه سيبويه البحث في كتابه مستقرئاً لقواعد ومقعداً إياها معولاً في ذلك على التعليل ، ولإيضاح الأمر في هذا المبحث يورد الباحثان نماذج من كتاب سيبويه ممثلةً للتعليل غير مستقصية ولا حاصرة .

ولما كان سيبويه قد ألف كتابه على نظام الأبواب ؛ فقد بدأ بالمقدمات إذ تكلم عن أقسام الكلمة، وعن علامات الإعراب، وعن أحوال اللفظ مع المعنى اختلافاً واتفاقاً، وعن علاقة المعنى فى استقامته، واستحالته، وفى حسنه وقبحه بتأليف الكلام ، وعما يتحمل الشعر من الضرائر (وهذه كما لا يخفى مسائل عامة ، يدور عليها البحث ويتضح بها القصد في جملة الأمر، ولكنها ليست سواءً في المنزلة من النحو والصلة به ، فأقسام الكلمة ، وعلامات الإعراب والبناء والمبنى أكثر من أختها دورانا ، وادخل فى النحو مكاناً ؛ ولهذا يبدو أنها كانت أحق بمكانها من الكتاب، فتكون بمثابة المدخل إليه ، وتكون الأخرى بمثابة التوطئة له والتمهيد) (ناصف ، مرجع سابق ،ص 170) . وحسب هذه التوطئة يرجى أن تتمكن الباحثة من الدخول فى ذكر النماذج الموضحة لوظيفة التعليل في تعقيد القواعد فى كتاب سيبويه ، ولعله من الأصوب أن يكون البدء بذكر النماذج من بداية الكتاب مروراً بوسطه وانتهاءً بآخره.

ففي باب (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وهو أول باب في (الكتاب) ، عرف سيبويه الفعل أنه : (أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)(سيبويه ، ج1 ،مرجع سابق ص 12). ومثل لكلٍ ولم يعلل ، ولكنه وعد بالبيان ولعله وفى هذا الوعد عندما عرض لحركات الإعراب في الباب الثاني بعنوان(هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية) ، لأنه لما عرض الفعل اكتفى بذكر الأمثلة ولم يوضح نوع الفعل في أمثلته فجاء في باب (هذا باب مجاري أواخر الكلم) وبدأ يوضح الفعل حيث يقول :"...والنصب في المضارع من الأفعال :لن يفعل والرفع سيفعل ، والجزم لم يفعل...) (سيبويه ، مرجع سابق ،ص14) وبعد ذا يعلل لإعراب ما سماه مضارعاً من الأفعال ، فهذا النوع يرفع وينصب ويجزم ولكنه لا يجر ويعلل سيبويه لذلك قائلاً :" وليس في الأفعال المضارعة جرٌ كما أنه ليس في الأسماء جزم لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في الأفعال"(المرجع السابق نفسه والصفحة ذاتها).وسيبويه هنا يقعد لقاعدة أساسية مطردة وهى أن الفعل المضارع يرفع ، وينصب ، ويجزم ، ولا يجر ؛ لأن الجر خاص بالأسماء . فالاسم المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وهذا مما اختص به الاسم ولم تختص به الأفعال المضارعة .ثم يواصل تعليله مقعداً لهذه القاعدة قائلاً :"وإنما ضارعت أسماء

الفاعلين أنك تقول :إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك :لفاعل..."(المرجع السابق نفسه والصفحه ذاتها) ففي هذه الجزئية من التعليل يوضح سيبويه علل مضارعة هذا النوع من الفعل للأسماء ، ومن تلك العلل دخول اللام عليه كما تدخل على الاسم ، وسبق (السين) و(سوف) له لمعنى كما تسبق الألف واللام الأسماء المعرفة. ويواصل شارحاً التعليل ومدعماً إياه فيقول :"ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك .ألا ترى أنك لو قلت:إنّ يضرب يأتينا ،وأشباه هذا لم يكن كلاماً ؟إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى ."(المرجع السابق نفسه والصفحه ذاتها). هذا التعليل والأمثلة الملحقة به توجيه للقاعدة وتقعيد لها وتعليم للقارئ ليرسخ في ذهنه أن الجر من خواص الأسماء ، لما ذكر من العلل ، وأن الجزم من خواص الأفعال المضارعة. وفي باب (هذا مجاري أواخر الكلم من العربية) يذهب سيبويه (لمرجع السابق نفسه والصفحه ذاتها) إلى أنها تجري على ثمانية مجارٍ هي : النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف . ثم يذهب إلى أن هذه الثمانية مجارٍ يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف . فالقاعدة الأساسية هنا هي ذكر الحركات التي تظهر على أواخر الكلم معرباً كان أو مبنياً ، فالمعربات تجري الحركات على أواخرها وفقاً لمجاري البناء كالضم والفتح والكسر والوقف ، ثم يبدأ سيبويه في التعليل والشرح ذاهباً إلى أن النصب والفتح في اللفظ ضرب واحد (المصدرالسابق نفسه ، ص13) ، وكذلك الجر والكسر وهلم جرا.

تجدر الإشارة إلى أن سيبويه من أوائل من أشاروا إلى نظرية العامل . ويواصل سيبويه التعليل مقعداً للقاعدة قائلاً :"وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأقرِّب بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل . وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب".(المصدر السابق ذاته ، ص 14) .ويعني سيبويه ب(مجاري) ما جرى على ألسنة المتكلمين منعادة النطق بالضمة ، والفتحة والكسرة آخر الكلمة . فتقعيد سيبويه للقاعدة هنا من خلال التعليل بغرض التفريق بين حركات الإعراب التي يحدثها عامل لفظي تزول بزواله وتتغير بتغيره وبين علامات البناء التي تلازم أواخر الكلم ولا تزول عنه لأنها ليست مما أحدث العامل . فالتعليل يسعى لغرض هو التفريق الذي بموجبه تتضح القاعدة فترسخ في ذهن القارئ والمتعلم وتستبين طريقة الاستعمال . وزيادة في التوضيح وتمكيناً للتقعيد يسوق سيبويه الأمثلة من نحو قوله :"والنصب في الأسماء رأيت زيداً، والجر :مررت بزيدٍ والرفع هذا زيد... والنصب في المضارع من الأفعال : لن يفعل ، والرفع يفعل والجزم :لم يفعل..."(المرجع السابق ذاته والصفحة ذاتها) .

وبعد مابين المجاري أواخر الكلم المعرب ،وعلل لها مقعداً وممثلاً يدخل في بيان مجاري أواخر الكلم المبني زيادة في التقعيد من خلال بيان الفرق إذ يقول :"وأما الفتح ، والكسر، والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، نحو: سوف وقد ، وللأفعال التي لم تجرِ مجرى المضارعة والحروف التي ليست

بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى "(المرجع السابق ذاته ، ص15) . في هذه الجزئية يذكر سيبويه أن مجاري البناء كالفتح والكسر والضم والوقف لازمة لبعض الأسماء غير المتمكنة أي المبنية ، وعلة ذلك أنها ضارعت عندهم الحروف مثل : سوف ، وقد، وأيضاً للأفعال غير المضارعة للأسماء ويقصد بذلك الفعل الماضي ، وفعل الأمر ؛ لأنها دائماً مبنية ، والعلة عنده أنها لم تشابه الأسماء لذا لم تعرب وللحروف التي جاءت لمعانٍ .

ويلاحظ أن سيبويه في هذا التعليل الذي يقصد به التقعيد ؛ يصدر عن قاعدة أصولية هي: (ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ...ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل) (تمام ،2004 ،ص161) . ولما كان الأصل في الأسماء الإعراب ، فإن سيبويه يعلل لبناء بعض الأسماء (أنها ضارعت الحروف عندهم) (سيبويه ، مصدر سابق ج1 ، ص15) أي العرب ، وزيادة في الإيضاح وتقوية لتقعيد القاعدة وترسيخها يذكر سيبويه الأمثلة مدعماً تعليله ومرسخاً تقعيده إذ يقول :"فالفتح في الأسماء قولهم : حين ، وأين ، وكيف . والكسر فيها نحو: أولاء وحذار ، وبذارِ . والضم نحو :حيث ، وقبل ، و بعد ، الوقف نحو: منْ ، وكَم ، وقطْ ، ولذْ . والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضَرَبَ ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَلَى... والوقف قولهم : أضرِبْ في الأمر ، لم يحركوها ؛ لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة ، فبعدت من المضارعة بعدكم ، ولذ من المتمكنة وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفَعَلى..."(نفسه، ص17).

وفي كلامه عن المبتدأ والخبر في (هذا باب المسند والمسند إليه) يقول:" وهما ما لا يَغنَى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه . وهو قولك:عبد الله أخوك : وهذا أخوك (نفسه، ص23)ويواصل الكلام في هذا الباب متناولاً الفعل والفاعل فيقول :" ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌ من الآخر في الابتداء" (نفسه، والصفحة نفسها). فسيبويه في كلامه عن المسند والمسند إليه تناول الجملة الاسمية ذاهباً إلى أن المبتدأ لابد له من الخبر فتعليل الإسناد عنده أن المبتدأ لا يكمل الكلام وأن المتكلم لابد له من المسند إليه ليفهم المطلوب ولهذا يقعد لهذه القاعدة بأن المبتدأ لابد له من الخبر لأن أحدهما لا يغني عن الآخر والمتكلم ما له من بُد في الترك والا كان الكلام غير تام، والإسناد ناقصاً ويذهب هذا المذهب في الباب نفسه عند كلامه عن الجملة الفعلية خصوصاً إسناد الفعل للفاعل ويزيد التقعيد إيضاحاً وشمولاً عندما يدخل ما دخلت عليه النواسخ ، الفعلية والحرفية في هذا الحكم حكم ارتباط المبتدأ بالخبر والفعل بالفاعل أو المسند بالمسند إليه ويعلل لذلك بقوله :" وأعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الرافع والناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ..."(نفسه ،ص 23-24).

وفي (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) يتكلم سيبويه عن كان وأخواتها ، وعدم استقامة الكلام ما لم تنصب إحداهن الخبر فيقول :" وذلك قولك : كان، ويكون، وصار، ما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر . تقول : كان عبد

الله أخاك ،فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول من ظننت وأن شئت قلت: كان أخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك فى ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله فى ضرب إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه شئ واحداً(نفسه ص45). نلاحظ أن سيبويه بعد ما ذكر القاعدة وهى أن كان وأخواتها لا ستتغنى برفع المبتدأ عن نصب الخبر وهى فى هذا تخالف الأفعال التامة التي يمكن أن ستتغنى عن نصب المفعول ، وإن كانت متعدية ، وكان فى هذا الأمر تشبه ظن وأخواتها فى عدم اكتفائها بنصب المفعول الأول. ويواصل سيبويه في تقعيد القاعدة ذاهباً إلى أن قولك : (كان عبدالله أخاك) أنك أردت أن تخبر عن الأخوة وفى هذا لابد من احتياج المبتدأ إلى الخبر وإنما أدخلت (كان) لتجعل إخبارك عن الأخوة فيما مضى. ويمضى سيبويه فى التقعيد مشبهاً وشارحاً جواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها تشبه الفعل (ضرب) التام والشبه في التصرف لأنه يمكن القول : ضرب سعيداً زيد. ثم يقدر الفرق زيادة فى التقعيد فيقول: إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد (نفسه والصفحة ذاتها) ويريد بذلك أن كان ر5وأخواتها وإن أشبهن (ضرب) فى تقديم خبرهن على اسمهن فإنهن يختلفن عنه فى كونه يمكن أن يستغنى مرفوعه عن نصب المفعول به وهنا لا يمكن الاستغناء فيهن بالمرفوع عن المنصوب ، لأن المبتدأ لابد له من خبر وهذا يجعل المبتدأ الذي هو مرفوعهن والخبر الذى هو منصوبهن بمنزلة شئ واحد. ولعل الباحثين في هذا المبحث لا تستقصي الأمثلة والأبواب الواردة في (الكتاب) كلها ، وإنما تكتفي بالتمثيل هنا وهناك . فمن أمثلة استخدامه التعليل في تقعيد القاعدة لطردها وتعديتها قوله :"وأما استغناؤكم بالشيء عن الشيء ، فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع استغنوا عنها بترك "(المصدر نفسه والصفحة ذاتها). فالفعل المضارع (يدع) هو الأكثر استخداماً هو والأمر منه (دَع) بينما الماضي وَدَع) متروك أو قليل الاستخدام ، ولما كان النحو مبنياً على الأكثر في الاستعمال نجد سيبويه يعلل لترك الماضي وَدَع) بأنهم استغنوا عنه بمرادفه (ترك) . وقد سمى النحاة هذا فيما بعد ، علة الترك أو علة الاستغناء وهي عند الإمام السيوطي واحدة من أربعة وعشرين نوعاً تطرد على كلام العرب وتناسق إلى قانون لغتهم (السيوطي،1998 ،ص17).

ويقول سيبويه في حروف الاستفهام:" وحروف الاستفهام ...لا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها ، فأبتدأ وبعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ألا ترى أنهم يقولون : هل زيد منطلق، وهل زيد في الدار وكيف زيداً أخذ. فإن قلت هل زيداً رأيت ، وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر ؛ لأنه اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ..."(سيبويه ج1،مصدر سابق ص99). فسيبويه هنا يضع القاعدة الأساسية في استعمال حروف الاستفهام وهي ألا يليها إلا الفعل فهذا هو الأصل في كلامهم وليقعد سيبويه هذه يعلل الاتساع في استعمالها في غير الأصل عند ابتدائهم بعدها الأسماء فالعلة في ذلك عنده ترجع لاتساعهم في الكلام بشرط ألا يلي الاسم فعل فإن حصل ذلك كان قبيحاً إلا في الشعر لما فيه من الضرورة . وقد أفاد النحاة المتأخرون من كلام سيبويه في الاتساع فسموا نوعاً من العلل يجري هذا المجرى علل اتساع (السيوطي ، مرجع سابق ،ص72). ولعل أحكام الكلام في أمر وظيفة التعليل في تقعيد القواعد عند سيبويه يقتضي أن تقفز الباحثة

من صفحة إلى صفحاتٍ أخر بغرض التمثيل لا الاستقصاء ولهذا يتجاوز البحث كثيراً من الأبواب ويستعرض ما فيها لا انتقاءً وانما يوردها عشوائياً مع مراعاة ترتيب أجزاء الكتاب وصفحاته .

يورد سيبويه باباً بهذا العنوان : (هذا باب من الاسم يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمِل في الأول) . هذا العنوان الطويل لهذا الباب قصد أن يشرح فيه التوكيد والبدل وأحكامهما والمواضع التي يختلف فيها الإعراب حسب توكيد الجملة ، ثم يورد الأمثلة قائلاً :(وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمّك ناساً منهم ، ورأيت عبد الله شخصه ، وصرفت وجوهها أولها"(سيبويه ج2 ، مصدر سابق ،ص150). والقاعدةفي هذا الباب يعلل لها ضارباً الأمثلة وذاكراً الشرح إذ يقول:(وهذا يجيء على وجهين) (المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها).

فالوجه الأول عنده للتوكيد ويعلل لذلك ويورد شرح المثال الذي ورد سابقاً فيقول: "على أنه أراد : رأيت أكثر قومك ، ورأيت ثلثي قومك ، وصرفت وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم توكيداً ..."(المصدر السابق ج2 ، ص5). يلاحظ قارئ الكتاب أن سيبويه أورد أمثلة الباب الذي أراد أن يقعد لقاعدته وهي قاعدة خاصة تدخل في أحكام التوابع التي منها التوكيد والبدل ، وهو في تقعيده القاعدة يورد الأمثلة الدالة عليها وعلى أحكامها ، ثم يردف ذلك بشرح الأمثلة التي أوردها مبيناً الأحكام ووجوهها. وفي (هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها) يقول سيبويه:" فالمعرفة خمسة أشياء: (الأسماء التي هي أعلام خاصة والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام { يقصد المعرف بأل } ، والأسماء المبهمة {يقصد أسماء الإشارة}والإضمار{يقصد الضمائر})...(المصدر السابق نفسه ،ص6). فسيبويه في هذا الباب يريد أن يقعد لقاعدة خاصة ، هي نعت المعرفة . هذه القاعدة الفرعية تندرج تحت قاعدة كلية للنعت وهي :أن النعت يتبع المنعوت في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإعراب . في هذا الباب يذهب سيبويه معللاً وشارحاً ليقعد هذه القاعدة قائلاً : " وأعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة "(المصدر نفسه، والصفحة ذاتها) ويقول أيضاً :" وأعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة "(لمصدر نفسه، ص8)ويواصل شرح التعليل داعماً تقعيد القاعدة فيضرب مثالاً قائلاً :" وذلك قولك مررت بالرجلين الطويلين فليس في هذا إلا الجر كما ليس في قولك مررت برجل طويل إلا الجر "(المصدر نفسه، والصفحة ذاتها) فكأن سيبويه يريد أن يقول إن النعت المطابق لمنعوته في التعريف أو التنكير ليس له في الإعراب إلا حكم منعوته قائلاً :" مررت بأخويك الطويل والقصير ... ففي البدل، وفي الصفة ، وفيه الابتداء "(المصدر نفسه، والصفحة ذاتها)

ويواصل سيبويه تقعيد القاعدة داعماً إياها بالأمثلة والشرح فيقول :" وأعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر ، وذلك قولك: مررت بأخويك قائمين ، فالقائمان هنا نصب على حد الصفة في النكرة ..."(المصدر السابق ،ص9). وفي النص السابق سيبويه يعلل نصب قائمين بأنه على حد الصفة في النكرة وفي هذا زيادة إيضاح بغرض التقعيد. وفي باب (بدل المعرفة من النكرة والمعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأه)يسوق سيبويه الأمثله متبوعة بتعليلاتها قاصداً تقعيد القاعدة فيقول : أما بدل المعرفة من النكرة

فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ، أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"(المصدر السابق ،ص14). فسيبويه في النص أعلاه يذكر مثالاً للقاعدة –التي هي بدل لمعرفة من النكرة –وهو : مررت برجلٍ عبد الله، ثم يعلل لإبدال المعرفة من النكرة بقوله: كأنه قيل له : بمن مررت؟ فتعليل سيبويه هنا يعتمد على الاستنتاج المتكئ على التشبيه، فوجه العلة عنده أن القائل أبدل المعرفة عن النكرة إجابة عن سؤالٍ قد وجه له هو: بمن مررت؟ أو على وجه آخر أن المتكلم ظن أنه يقال له ذلك السؤال : بمن مررت؟ فأبدل مكان النكرة ما هو أعرف منها . والملاحظ من هذا التعليل أنه يقصد للإفهام والتوضيح والتعليم بغرض تقعيد القاعدة. ويدعم سيبويه هذا التقعيد بمثال من القرآن الكريم هو قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً من أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ ولا الإيمان ولَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهدِي بِهِ مَن نَشَاء مِنْ عِبَادِنَا وإِنَكَ لَتَهدِي إلى صِرَاطٍ مستَقِيم { 52} صِرَاطِ الله الذي لَهُ مَا في السَمَاوَاتِ وَمَا في الأرضِ ألا إلى الله تَصِيرُ الأُمُور { 53}(سورة الشورى) فالمركب الإضافي (صراط الله) معرفة أبدلت من النكرة (صراط). ويواصل سيبويه التمثيل بـ (رجل عبد الله) ، كأنه قيل لك من هو؟ أو ظننت ذلك(سيبويه ج2 ، مصدر سابق ، ص15). والملاحظ أن سيبويه يكرر المثال ، وفائدة التكرار تمكين المعلومة وترسيخها وإظهاراً لوجه آخر لضبط (عبد الله) لأنها وردت في النص الأول مجرورة تبعاً لإعراب المبدل منه وتعليل سيبويه لهذا الوجه قوله آنف الذكر: (كأنه قيل له:بمن مررت؟ فأجاب على البدلية قائلاً: مررت بعبد الله. وقد وردت عبارة(عبد الله) مرفوعة النص الثاني ويعلل سيبويه لوجه الرفع بقوله :" كأنه قيل لك : من هو؟" (سيبويه ج2 ، مصدر سابق ، ص15) فكانت الإجابة هو عبد الله. وبهذا التعليل يمكن سيبويه لقاعدة بدل المعرفة من النكرة مبيناً علة الضبط جراً على البدلية وعلة الرفع على الاستئناف على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

ويواصل سيبويه تقعيده القاعدة قائلاً :"ومن البدل أيضاً : مررت بقومٍ عبد الله وزيدٍ وخالدٍ، والرفع جيد"(سيبويه ج2 ، مصدر سابق ، ص15) هذا المثال الذي ذكره سيبويه الغرض منه تمكين القاعدة آنفة الذكر موضحاً وجهين لضبط عبد الله ،وزيد ، وخالد هما : الجر على البدلية والرفع على القطع عما قبلهم على أن عبد الله خبر لمبتدأ والآخرين عطفاً عليه وعنده أن الرفع جيد والعلة في ذلك كما يرى" لأنه لم ينقص معنًى"(المصدر ذاته ،ص16). ويلاحظ أن سيبويه يبني تعليله على ترابط المعنى وعدم انتقاضه . ويوضح سيبويه بدل المعرفة من المعرفة بقوله:" أما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك : مررت بعبد الله زيدٍ، إما غلطت فتداركت، وإما بدا لك أن تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر"(سيبويه ج2 ، مصدر سابق ، ص16)فوجه البدل عند سيبويه في المثال أعلاه علته الغلط فالتدارك إصلاحاً بقوله زيدٍ ووجه العلة الآخر الإضراب. ويواصل سيبويه مبيناً وجهاً آخر للضبط غير الإتباع هو الرفع على القطع عما قبله والابتداء، **ويذكر سيبويه أمثلة أمثلة من الشواهد على ما ذهب إليه منها قول مهلهل:**

وَلَقَد خَبَطنَا بُيُوتَ يشكُر خبطةً أخوالُنا وهم بنو الأعمام

(المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها)

نجد سيبويه يعلل لرفع أخوالنا التي هي معرفة مبدلة عن معرفة ، وأحد أحكام ضبطها الجر على أنها مبدلة من يشكر بقول:" كأنه حين قال بيوت يشكر قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام" (3). فوجه الرفع على حسب تعليله للقطع والابتداء . وإذا ذهب الباحثان تستقصى تعليل سيبويه الخاص بتقعيد القواعد وتمكين شرحها إيضاحاً وبياناً فإن ذلك قد يستوعب أسفاراً عددا ولهذا يقفز الباحثان من بدايات الجزء الثاني من الكتاب إلى الجزء الثالث غير مستقصية ولا حاصرة وحسبها أنها تمثل ، ومن هذا الجزء الثالث يرد باب(الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي)(المصدر نفسه ، والصفحة ذاتها).

يلاحظ أن عنوان الباب في آخره تعليل ، الغرض منه تقعيد قاعدة الباب، وهو قوله (لأن فيها معنى الأمر والنهي) فعلة إنزال الحروف التي منها(حسبك، ويكفيك ، وشرعك) منزلة الأمر والنهي في نظره هو أن معنى الأمر والنهي متضمن فيها ؛ لهذا حملت على الأمر والنهي. يقول سيبويه في هذا الصدد : (ومثل ذلك اتقى الله امرؤ وفَلَى خيراً يُ ثَبْ لأن فيه معنى ليتقِ الله امرؤٌ وليفعلْ خيراً وكذلك ما أشبه هذا)(سيبويه ، مصدر سابق ،ج3،ص100). فسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ : (وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتَي أحَدكم الموتُ فيقولَ ربِّ لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب فأصّدّقَ وأكن مِّن الصالحينَ (سورة المنافقون الآية10)

هذا كقول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وإنما جروا ذلك لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه ، وتكلموا بالثاني وكأنهم جزموا قبله قد يكون جزماً لا فاء فيه وتكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله وعلى هذا توهموا هذا)(سيبويه ، مصدر سابق ج3 ،ص100-101)وهذا ما أسماه النحاة لاحقاً بعلّة التوهم أو الحمل على المعنى.(السيوطي ،مرجع سابق ، ص71) .

وإذا تجاوز البحث التراكيب والأبنية وصار إلى الوحدات الصغربالأصوات (في الكتاب) ، فإن ذلك يجري مستساغا في منهج سيبويه ، الذي بدأ بالتراكيب لإلحاح مسألة ضبط أواخرالمفردات في سياق تراكيب الجمل ، ثم انتقل إلى الأبنية الصرفية (ناصف ،مرجع سابق ،ص170) . فهذا انتقال من الكل إلى الجزء ، ثم أنهى مباحث كتابه بمسائل صرفية صوتية تتعلق بالإعلال والإبدال الحذف والزيادة . وبهذا المنوال يتنقل الباحثان إلى أواخرالجزء الرابع من كتاب سيبويه متوقفة عند (هذا باب الإدغام (سيبويه ،مصدر سابق ،ج4 ،ص431) الذي يجمع فيه سيبويه مباحث الدرس الصوتي بدءاً من مخارج الحروف وانتهاءً بـ (هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد (السابق نفسه ،ص481) .يقول سيبويه في (هذا باب الإدغام)واضعاً بعض الحروف بعد ما ذكر مخارجها (ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك :وآي وإن شئت أجريت الصوت ومددت(نفسه ،ص435).فسيبويه في هذا النص يعلل لتسمية الواو والياء بحروف اللين حيث إنه يقعد ويفصل للإيضاح والتمكين ؛ فاللين ناتج من اتساع مخرج كل للهواء ؛ لعدم وجود عائق كلي أو جزئي لأن الناطق بهما (الياء والواو) يجري نفسُه ويمد الصوتَ من غير انقطاع . ويذّيل سيبويه هذا الباب بقوله : (إنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات

لتعرف ما يحسن فيه الإدغام ، وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك وما لايجوز فيه ، وما تبدله استثقالاً كما تدغم ، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك)(نفسه ،ص436) . فالعلة عند سيبويه لذكره صفات المعجم ليعرف القارئء ما يحسن فيه الإدغام بسبب تقارب الحروف المخارج أو الصفات ، وما يجوز فيه وما لا يحسن ، وهو بهذا التعليل يمكن لقاعدة (الإدغام)، ويقعَّد لها بحشد الجزئيات وصفاتها ومخارجها ، ولعله بهذا يصل لغاية الإفهام والتفهيم والتعليم الذي لأجله يقعَّد القاعدة .

وفي باب (ما كان شاذاًمما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد) يقول سيبويه (ومن ذلك ستٌّ وإنما أصلها سِدْسٌ وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم وليس بينهما حاجز قوي ، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً فتلتقي السينات ، ولم تكن السين لتدغم في الدال كما ذكرت لك فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا ذلك الحرف التاء كأنه قال سدْت ثم أدغم الدال في التاء ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق (نفسه ،ص432) .

تتضح في هذا التعليل عبقرية سيبويه ، وتمكنه من أصول العربية كتوالي الأمثال وكثرة الاستعمال والجنوح للخفة والفرار من الثقل ، (وبمثل هذا التعليل كان يحلل التراكيب ، ويقدر المحذوف ، ويؤل الألفاظ ، ويستخلص المعنى المراد (ناصف ، ص155) . هادفا لتقعيد القواعد في الجمل والسياقات والتراكيب في الأبنية وما يعدوها من الزيادة والنقصان ،والإعلال والإبدال . وقد استطاع سيبويه أن يمكن للقواعد مطردها وشاذها بما علل من تعليل فكان نعم المقّعد ونعم المبين ، وفي هذا يقول ابن خلدون : (نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بهذه الملكة وهو قليل، يقع للمخاطبين لكتاب سيبويه ، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط بل ملأ كتابه من أمثال وشواعد هم وأشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح تعليم هذه الملكة فنجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب (**ابن خلدون ، ص621**). ففي هذا النص يمدح ابن خلدون كتاب سيبويه وإن الناظر فيه العاكف عليه يحصّل ملكة في العربية تجعلها تجري على لسانه صحيحة فصيحة ، ولعل مرد هذا هو قدرة سيبويه الفائقة على تقعيده القواعد وحشده الأمثلة والشواهد .

وظيفة التعليل في طرد القاعدة وتعديتها :

المعنى الاصطلاحي لـ (طرد) كما أورد الشريف الجرجاني (ما يوجب الحكم لوجود العلة ، وهو التلازم في الثبوت) (الجرجاني ، ص159) . ويتناول هذا المصطلح بالشرح ابن جني فيقول : (أصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العربية ما استمد من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"(ابن جني 1952م ج1 ،ص96-97). ومن ذلك يمكن القول: إن طرد القاعدة النحوية يعني استمرارها في كلام العرب وتتابع حكمها فيه وتعديتها حكماً وتطبيقاً فيما يقاس عليه من كلام العرب اللاحق

اعتماداً على العلة . ويقابل الطرد والاطراد في مسائل الدرس النحوي ما يسمى الشذوذ والشاذ في اصطلاحهم وهو : (ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته ، والشاذ على نوعين : مقبول ، ومردود ، أما الشاذ المقبول فهو الذي يجيء على خلاف القياس ويقبل عند الفصحاء والبلغاء ، وأما الشاذ المردود فهو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء)(**الجرجاني**)، مرجع سابق ، ص141) ويقول ابن جني عنه : (وجعلوا ما فارق بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا) (ابن جني ، مرجع سابق ، ص97) . ومن النصين السابقين يمكن القول : إن الشذوذ هو : (مخالفة القاعدة الأصلية أو الفرعية بغية إفراد بابها أي عدم اطرادها في القياس ولهذا لم يجز نحاة العربية قياسا على شاذ في الاستعمال أو في القياس) (نفسه ،ص99) .

أما قضية طرد القاعدة وتعدية حكمها وأمثلة تطبيقاتها ، فأمر لم يبتدعه سيبويه في النحو ، إنما سبقه إليه أئمة النحو الذين درس عليهم الخليل بن أحمد أستاذ سيبويه . ومن هؤلاء السابقين الذين أصّلوا القواعد وعملوا إلى طردها وتعديتها عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، الذي وصف أنه كان أشد تجريداً للقياس (السيرافي ، 408هـ ،ص43). وتجريد القياس يعني الاهتمام بطرد القاعدة حملاً على المشبه أو العلة .

ومنهم أيضاً عيسى بن عمر اللذي كان يبني على المطرد من كلام العرب فيستخرج منه قاعدة ثم يطردها ويسمي ما خرج عنه وخالفه من كلام العرب لغات (لهجات) وكان بسبب طرد القاعدة يطعن على العرب ويخطئ المشاهير منهم كالنابغة ويصف ما خرج عن القاعدةبالخطأ من ذلك يقول سيبويه : (أعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان)(الفيروزابادي ، 2001م ، ص136) وأشهر من عمل على طرد القاعدة ومدّ القياس واستخراج العلل هو الخليل بن أحمد (ابن الأنباري ، 1985م ،ص45). والخليل أستاذ سيبويه وعنه أخذ ، وعلى منهاجه سعى ، فإذا كان الخليل قد وضع القواعد الكلية للنحو والصرف وطرد تلك القواعد وقاس عليها وحمل عليها الأمثلة فإنه أيضاً قد استخرج العلل وفتح بابها وعنه اخذ سيبويه ولهذا كان سيبويه يأخذ القاعدة من المطرد من كلام العرب ثم يقدمها للأمثلة ويحتج لها بالشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعراً ، ونثراً ، ومع هذا ما كان يغفل الشاذ من كلامهم بل كان يدرسه ليحفظ ولا يقاس عليه.

ولعل ما سبقت الإشارة إليه أن سيبويه عني في المقام الأول بالطرد من القواعد ، ثم درس الشاذ وأشارإليه ورصد له الأدلة والشواهد ، أخذه عن أساتذته من أئمة النحو واللغة ، خاصة إذا علمنا أن النحاة الأوائل من لدن أبي الأسود الدؤلي وانتهاءً بعبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد من قراء القرآن(ابن الأنباري ، مرجع سابق ،ص19-20)، وهذا ماجعل العينة الأولية في استقرائهم قواعد النحو هي القرآن الكريم متخيرين ما وافقه من كلام العرب ومشيرين إلى ما شذ عنه وخالفه.

ومن أهم النتائج الأولية التي توصلوا إليها من خلال ما أورده السيوطي :

1- القرآن نص عربي في لغته ، فكلماته عربية وضعا واستعمالا ، ولغته ليست هجينا مولدة من لغتين أو أكثر ،لبعدها عن التأثر بلغات الجوار الجغرافي .

2- القرآن الكريم معرب إعرابا مطردا ، يطرد فيه رفع الفاعل ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه ، وما شابه ذلك من الظواهر العربية في الإعراب .

3- ثمة ظواهر تركيبة غير مطردة في القرآن الكريم مثل لغة (أكلوني البراغيث) .

القرآن ثابت بالنص الصحيح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تلقاه وحيا عن جبريل (عليه السلام) .(انظر السيوطي ، مرجع سابق ،ص19- 30) .

نرى سيبويه في طرده القاعدة وتعديتها يضع المثال ويأتي بما يشهد له من القرآن ومن كلام العرب ، هذا في القواعد المطردة كرفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، وجر الماف إليه ، وهو في ذلك يعلل ويوضح فالمثال الموضوع على نحو القاعدة المطردة إنما أتى به من خلال القياس المبني على التعليل ومثال ذلك قوله (وهذا ينصب لأنه مفعول له "(سيبويه ، مصدر سابق ، ص67-70) فالقاعدة المطردة هي نصب المفعول ، والمفعول هنا هو المفعول له أو لأجله والعلة لطرد قاعدته هي انه انتصب لأنه مفعول له وعلى هذا يمكن قياس كل مفعول له فيضبط في الغالب العام بالنصب . والناظر في المادة النحوية بكل عناصرها وتكوينها يجدها قد جمعت في كتاب سيبويه .هذا الكتاب جمع القواعد الكلية المطردة ، ونقصد بها القواعد التي يسري مفعولها في الباب كله نحو: كل فاعل مرفوع ، وكل مضاف إليه مجرور ، وكل مفعول به منصوب ، هذه الكليات تسير في الباب الواحد وفق أصل عام يطرد وجوده بالقوة أو بالفعل ، كما جمع القواعد الفرعية التفصيلية التي تخرج في شيءٍ ما عن القاعدة الكلية ثم تعود إليها بضرب من ضروب التفسير (الملخ ، مرجع سابق ، ص147-148) .فسيبويه تقيد بنهج أئمة اللغة والنحو من أساتذته وسار على هديهم في تأليفه كتابه خاصة فيما يتعلق بطرد القاعدة وتعديتها والتماس العلة لها فهو يقول (فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز ما أجازوا) (سيبويه ، مصدر سابق ،ج1 ، ص414) . هذه أشارة من سيبويه إلى طرد القاعدة والقياس عليها وتعديتها والتعليل لما خرج عنها ، جريا على استعمال العرب مما وجب في المطرد ومما جاز في غير المطرد وما وجب التعليل له في غير ذلك .

وظيفة التعليل في طرد القاعدة وتفسير ما شذ عنها :

إن عمل النحويين في القاعدة هو الاجتهاد في استنباطها ومحاولة تفسيرها وربط بعضها بالبعض الآخر ؛ لأن النحو (في حقيقته هو التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم وفي تركيب عباراتهم لأداء المعاني) (منى ،1405هـ ،ص120) . وبعد ما استنبطوا القواعد صنفوها إلى شاذ ومطرد والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ؛ لأن من شروط المقيس عليه ألا يكون شاذا ، وعلى هذا سار سيبويه حيث يشرح القاعدة المطردة بالأمثلة ، ويستدل بكلام العرب شعرا ونثرا ، مهتديا بآي القرآن الكريم مستعينا بالتعليل في تغيير القاعدة المطردة وتخريج ما شذ نها وتأويله (وهو في هذا يسير على فكرة الأصل والفرع والقياس والتعليل

التي حكمت أعمال النحاة من لدن أبي الأسود الدؤلي ، غير أن الفكرة الموجهة لهم هي إدراك العلة كما هي في واقعها على ألسنة أهلها الذين ينطقون بها على سجيتهم) (منى ،مرجع سابق ،ص81) . وبناء على ما سلف سرده في هذا البحث يرجو الباحثان أن يلخصا وظيفة التعليل عند سيبويه في تفسير القاعدة وتأويل ما شذ منها فيما يلي :

أ- تفسير تقسيم الكلام :

تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم والفعل والحرف ، ففسر سيبويه هذه القاعدة مكتفيا بقوله (فالاسم رجل ، وفرس ، وحائط) (سيبويه ، مصدر سابق ج1، ص12) وفي قاعدة الفعل كأنه يريد أن يقول : الفعل هو ما اشتق من المصدر فجمع بين الحدث والزمن ، ومنه المضارع والأمر إذ يقول (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن ولم ينقطع) (نفسه ، والصفحة نفسها) . وفي قاعدة الحرف نجده يعرف الحرف بقوله : (وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) (نفسه ، والصفحة ذاتها) . وفي الجزء الثاني من كتابه يفسر عمل (إنّ) وأخواتها النصب في المبتدأ والرفع في الخبر بالتشبيه لها بالأفعال : (هي في الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل لا تصرّف تصرُّف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت عن الفعل وكانت بمنزلته ... وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال) (سيبويه ، مصدر سابق ج2 ،ص131) . وكذا الحال في تفسير عمل (ما) و(لات) إذ يقول: (وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ...) (سيبويه ، مصدر سابق ج1، ص57) . وهكذا حتي نهاية كتابه .

ب- الشذوذ :

والاعتراف بالشذوذ عن القاعدة مظهر علمي من مظاهر الاعتراف بما كان قبل القاعدة من كلام العرب الذي خالف المطرد الذي أخذت هنه القاعدة ولذا وقف عنده النحاة ، فقد اقتضى اطراد القاعدة تعدية للأمثلة وقياسا لمعيار الصواب مصطلحات كثيرة جدا في محور رد ما لم يوافقها ... مثل : خطأ ، محال ، رديء ، فاسد ، قبيح ، ليس له وجه ...) (الزبيدي ، 1997، ص174) . يحدث هذا الشيء بآلية يطلق عليها سيبويه وأستاذه الخليل اسم التشبيه أو الحمل إذ يقول سيبويه : (وقد يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله وسترى ذلك في كلامهم كثيرا ...) (سيبويه ، مصدر سابق ج1 ،ص107) .

ج – الضرورة :

ومما فسر به سيبويه القاعدة من خلال التعليل ما ألجأت إليه ضرورة الوزن أو القافية مما عرف عندهم بضرورات الشعر؛ وذلك لأن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر (اعلم أنه قد يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا ... وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا لأن هذا موضع جمل وستبين ذلك في ما نستقبل إن شاء الله) (نفسه،ص26-32) . وهو ديدن سيبويه يعد بالشرح فيما يأتي من بعد

حديثه في الموضع المعين .حيث نجد تتمة كلامه هذا في الجزء الرابع من الطبعة المتوفرة لدى الباحثة حيث يذكر (هذا باب وجوه القوافي والإنشاد) فيعلل لبعض ضرورات الشعر ههنا : (أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون ؛ لأنهم أرادوا مد الصوت) ((نفسه،ج4 ، ص204).تفسيره الخروج عن القاعدة للضرورة الشعريه وتعليله لذلك أنهم فعلوها بقصد الترنم .

د- تفسير الجملة :

علامة الجملة الفارقة في النحو العربي أنها تركيب ، والفضلة إسناد ؛ لأن الإسناد شرط الجملة في العربية ، ذلك أن الجملة فكرة والفكرة توضيح لموضوع ؛ لهذا أنبتت الجملة العربية في جوهر على ثنائية المسند والمسند إليه في الوجود ، وعلى ثنائية العمدة والفضلة في الطول . والأصل في الجملة العربية أن تنهض على دعامتين هما : المسند والمسند إليه أي الفعل والفاعل ونائب الفاعل ، أو المبتدأ والخبر كي تتكون الفكرة الصغرى التي يمكن أن يفهمها متأولو اللغة العربية . فالهدف من وجود المسند والمسند إليه إفهام المتلقي فكرة ما . ولما كان سيبويه معنيا بضبط التراكيب مهد لها بدراسة أقسام الكلم وبيان مجاري أواخر الكلم ، وإيضاح المسند والمسند إليه الذين هما ركنا الجملة العربية اسمية كانت أو فعلية ،فهو يقول عن ركني الجملة : (وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء) (سيبويه ، مصدر سابق ج1 ، ص22) . يقرر سيبويه في النص السابق قاعدة اصولية ترتكز عليها الجملة العربية هي : ان المسند لابد له من الفاعل ، وأن الخبر لا بد له أن ينبني على المبتدأ ، فإن ذهب أحدهما انهد بناء الجملة ، الذي هو أن يكون المبتدأ أولا والخبر ثانيا ، هذا في الجملة الاسمية أما في الجملة الفعلية ، فالأصل أن يأتي الفعل أولا والعامل ثانيا ، غير أن سياق الكلام ومقتضيات الحال قد تفرض وضعا مغايرا ، وفي هذا يبدو تعليل سيبويه لتفسير الجملة ، وإنك تجد ذلك في بداية كتابه في باب (هذا باب المسند والمسند إليه) موضحا أن رتبة المبتدأ الذي هو المسند إليه في الجملة الاسمية هي أن يكون قي صدر الجملة غير أن بعض النواصب والروافع من النواسخ الحرفية والاسمية تدخل الجملة قبله ،ومع هذا يظل مبتدا وإن سبقته في صدر الجملة هذه النواصب أو الروافع ، يقول سيبويه : (واعلم أن الاسم اول أحواله الابتداء ، وأن يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة) (نفسه ، ص24) وبهذا يعلل سيبويه مفسرا أن المبتدأ يظل هو المبتدأ وإن سبقته هذه النواسخ أو دخل عليه حرف الجر ، فهو يذكر أصل القاعدة في ترتيب المبتدأ والخبر ، فالمتدأ أولا لأنه مبني عليه والخبر ثانيا ثم يعود ويوضح أن هذه القاعدة تنكسر في حال كون الخبر اسم استفهام أو اسم إشارة أو ما أشبه ذلك ثم يفسره ويعلل له بقوله : (فمعنى أين في أي مكان ، ومعنى كيف على أية حال ، وهذا لا يكون إلا مبدوءا به قبل الاسم لأنها من حروف الاستفهام فشبهت بعمله وألف الاستفهام لأنهن يستغنين عن الألف ، ولا يكون كذا إلا استفهاما) (نفسه ،ج2 ،ص128) . فعلة تقدم الخبر فيما ذكر هي لأنها أسماء استفهام ، وأسماء الاستفهام حقها الصدارة في الكلام ولهذا تأخر المبتدأ في الترتيب عن الخبر . وهكذا فسيبويه في تفسيره القاعدة وتأويله لما شذ عنها سلك التحليل النحوي في جانبين :

الجانب الوظيفي ، والجانب التصنيفي ، حيث يظهر الجانب الوظيفي في كلامه عن المسند والمسند إليه وهما أمران تجديديان وكل منهما يمثل وحدة وظيفية في نحو : زيد منطلق وعبد الله منطلق . أما الجانب التصنيفي فيظهر في كلامه عن الوحدات الصرفية التي تشغل هذه الوظائف ؛ إذ بين أن المسند (يقصد المبتدأ) يكون اسما ، والمسند إليه (يقصد الخبر) يكون اسما أو جملة ، أو ظرف زمان أو ظرف مكان وهو ما عبر عنه بقوله (أو يكون في مكان أو زمان) نفسه ،ص127) . ومع أن كتاب سيبويه كان باكورة ما ألف في النحو إلا أنه أظهر نضجا فكريا متسما بالترابط والحفاظ على الشواهدوالمثلة من كلام العرب وكل ذلك من أجل إكساب السليقة اللغوية من خلال الصناعة النحوية ليلحق بالعرب ممن دخل الإسلام واتخذ العربية لغة .

الخاتمة

من خلال هذه السياحة القليلة في كتاب سيبويه وهوجهد المقل يتلمس الباحثان طريقا في دروب النحو الوعرة يجدا أن التعليل قد شغل علماء العربية منذ بداية وضع قواعدها وعليه توصلا إلى النتائج التالية :

1- بدأ التعليل ببداية الدرس النحوي في القرن الأول الهجري على أيدي أساتذة سيبويه من أمثال أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد الفرهيدي أساتذة سيبويه .

2- سيبويه من خلال كتابه (الكتاب) رائد التعليل في القرن الثاني الهجري مقتفيا أثر أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي .

3- استند التعليل منذ نشأته حتى نهاية عصر سيبويه إلى منطلقات منهجية مثل الاستقراء والتحليل والتفسير ثم التأويل .

4- التعليل لا يكون إلا فيما خالف الأصل ، وما اطرد فلا داعي لتعليله .

5- حفل كتاب سيبويه بالتعليلات حتى لا يكاد يترك حكما إلا وعلل له .

6- وظيفة التعليل في كتاب سيبويه تقعيد القاعدة وطردها ثم تعديتها وتفسيرها ثم تأويل ما شذ منها باعتباره لهجات لا يقاس عليها .

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

مرتبة–عدا القرآن الكريم – ثم كتاب سيبويه – ترتيبا ألفبائيا حسب اسم المؤلف

المصادر :

1–القرآن الكريم .

2– سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب – أربعة أجزاء طبعات مختلفة ، ط2 ،1977م ، وط4 2000م – تحقيق عبد السلام هرون ، مصر .

المراجع:

1. ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية ، صيدا – لبنان ، 1998م .
2. ابن الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق عطية عامر ، بيروت – لبنان ، 1953م.
3. ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب – مصر ، 1952م.
4. ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرون ، مطبعة الحلبي – بيروت ، د.ت.
5. ابن النديم ، الفهرست ،مكتبة دمياط – لنان ، 377هـ .
6. أبو بكر الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ط2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، 1973م.
7. تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة –الدار البيضاء ، 1980م .
8. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ، دارالثقافة –الدار البيضاء، دت
9. الجرجاني علي بن السيد الشريف ، كتاب التعريفات ، تحقيق عبد المنعم الحفني ، دار الرشاد – القاهرة ، د . ت .
10. حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ط1، دار الشروق – عمان الأردن ، 2001م .
11. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر ، المفصل في علم العربية ، دار الجيل – بيروت لبنان ، د.ت .
12. سعيد الأفغاني ، في أصول النحو العربيط1 ، المكتب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1987م .
13. السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ط1، دار الاعتصام – 408هـ .
14. السيوطي الحافظ جلال الدين عثمان، الاقتراح في أصول النحوط1 ، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية –بيروت لبنان ، 1998م.
15. السيوطي ، الاتقان في علوم القرآن ط3 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، 1985م.
16. شوقي ضيف ، المدارس النحوية ط8 ، دار المعارف – القاهرة ، 1968م.
17. علي النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب – القاهرة ، 1979م.
18. مجد الدين الفيروزابادي ، البلغة في تاريخ أئمة النحوط1 ، مراجعة بركات يوسف هيود ، بيروت – لبنان ، 2001م.
19. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، بيروت – لبنان ، 1986م.
20. محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، 2000م .
21. منى الياس ، القياس في النحو ط1، دار الفكر للطباعة والنشر – دمشق ، 1405هـ .